تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

تحريف تصريحات الملوك

لا أعرف من قال قديماً إن كلام الملوك لا يعاد، لكنها بالتأكيد مقولة مرّت على مستشاري الإعلام البُلَهاء لهؤلاء الملوك دون تمحيص.

فدائماً كانت الإعادة للقائل دليلاً على الرسوخ والتمسك وإن القول الذي صدر عن عقل وتدبر وفكر يعمل.

في سياستنا الحاضرة شاعت هذه الأيام مقولة التحريف وكلما قال أحدهم قولاً ثم اكتشف انه تورط في ما ليس له به علم أو قدر عاد ليقول إن كلامه تم تحريفه.

كلما طمس أحدهم في وحلة الزلق الكلامي عاد ليبرر بأن كلامه قد تم تحريفه كأن إعلام العالم كان ينتظر من هذا الجهبذ زلة هنا ويتربص به الزلل.

قبل شهر، قال مستشار المالكي علي الموسوي إن موقف الحكومة العراقية قد تحول ليكون مع تنازل الرئيس السوري بشار الأسد عن منصبه أمام المطالبات بتنحيه. وبعد النشر عاد ليكذب صحيفة نيويورك تايمز ويقول إنها حرفت تعليقاته، وبعدها انساق النجيفي إلى المأزق ذاته وعاد ليقول إن كلماته عن الإقليم السني قد حرفتها الصحافة.

هنا يصبح الويل كل الويل للصحافة التي تجر السياسيين من ألسنتهم وتقولهم ما لا يرغبون بقوله عنوة.

على أن صحافة كهذه تتمكن من خداع سياسيين بهذا الحجم من المسؤولية تستحق منا الاحترام المهني وتستحق أن نقول عنها إنها عمود ديمقراطي حقيقي.

لكن هذا التخريج الساذج والحديث الممجوج عن تحريف وسائل الإعلام لمقولات هؤلاء لا يخضع للعقل قطعاً، إنه ينساق فقط ضمن سياسة التلهّي والإشغال التي يتخادم بها سياسيونا في تبادلية بدأ الناس يتلمسون معرفة من المستفيد منها.

الحقيقة تقول إننا من الصعب جداً أن نكذّب نيويورك تايمز التي ليس لها دوافع ظاهرية على الأقل كي تنقل كذباً عن (ملوك الطوائف) في حين إن لهؤلاء ألف سبب وسبب يدفعهم إلى أن يكذبوا من الصباح إلى المساء.

ثم أن لنا تجربة في لغمطة الحق بالقول الأجوف من قبل هؤلاء الذين يدعون بأن كلامهم قد تم تحريفه، بل إن لنا تجربة في فقدان الحق والباطل أصلاً من كلام هؤلاء المجني عليهم افتراضاً من قبل الصحافة العالمية التي تعمل بعقلية المؤامرة، كما يقول هؤلاء.

إن الحقيقة لا تعدو أن تكون أبسط من ذلك، إن هؤلاء يقولون أمام الصحافة الأجنبية ما لا يقولونه أمام الصحافة المحلية، لأنهم من السذاجة والتواضع في الفكر والتدبير بالاعتقاد بعدم وصول ما يقولونه إلى الشارع العراقي وهم لم يفهموا بعد ممكنات التقانة الاليكترونية والصحافة المتواصلة بهيئتها اليوم.

تصوروا كيف يحكم هؤلاء بلداً مثل العراق.

مستشارة حكومية تعتبر تحديد ولاية المالكي مخالفة دستورية

العراقية: رئيس الوزراء يسعى إلى دورة ثالثة.. وحزب الدعوة: نكتفي بالحالية

□ بغداد/ المدى

رأت مستشارة رئيس الوزراء نوري المالكي، مريم الريس، في حديث برلمانيين عن محاولتهم تحديد ولاية رئيس الحكومة بدورتين أمراً مخالفاً للدستور، وعزت الأمر إلى أن الدستور لم يتطرق لهذا الأمر وبالتالي فأن مطالبات بعض أعضاء مجلس النواب مخالفة للدستور.

وجاءت تصريحات الريس بعد يوم واحد مما أدلى به النائب الصدري، حاكم الزاملي كاشفاً عن حملة لجمع تواقيع جميع النواب من أجل عدم تجديد دورة رئاسة الوزراء لأكثر من دورتين ما يعني أن رئيس الوزراء الحالي لن يكون في مقدوره ترشيح نفسه لدورة مقبلة.

غير أن الريس ردت في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء بالقول "لو أجمع البرلمان على تحديد الدورات التي يتولاها رئيس الوزراء، واصدر قرارا بهذا الموضوع، فانه يعد مخالفة للدستور"، مشيرة إلى أن الدستور لم يتطرق في مواده إلى عدد الدورات التي يتولاها رئيس الوزراء، وإنما تحدث عن رئيس الجمهورية، وإذا أريد إدراج هذه المادة فيجب إجراء تعديل في الدستور"، مستندة إلى المادة ١٢٦ والتي تنص في فقرتها الأولى على ان "لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين أو لخمس (٥/١) أعضاء مجلس النواب، اقتراح تعديل الدستور".

وعولت مستشارة المالكي أيضاً على المادة (٧٢) التي وصفتها بالواضحة وقالت "تنص هذه المادة على أن تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه لمرة ثانية فحسب"، مبينة "لا توجد فقرة شبيهة بهذه المادة تخص رئيس الوزراء".

وطالبت الريس النواب بإدراك الغاية من تصريحاتهم وان يستندوا إلى دليل قانوني ملموس والابتعاد عن الجانب السياسي.

وما ذهب إليه الزاملي لا يعد الأول من نوعه، فقد قدم النائب المستقل صباح الساعدي مشروعاً خاصاً بتحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط من اجل إنهاء الصراعات على هذا المنصب.

من اجتماعات مجلس الوزراء... (أرشيف)

وقال الساعدي في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب في وقت سابق إن "مشروع القانون يتضمن ست فقرات فقط وتحدد فيه ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط، لا يشترط أن تكونا متتاليتين إنما أي دورتين للحكم لا يستطيع بعدها رئيس الوزراء الترشيح ويعتبر نافذا على السابقين واللاحقين". وأضاف أن "المشروع يعالج أيضا مشكلة حكومة تصريف الأعمال غير المذكورة في الدستور، ويتضمن فقرات تعتبر الحكومة لتصريف الأعمال في حال انتهاء مهامها وفي حال حل البرلمان والحكومة".

ويبدي ائتلاف العراقية مخاوفه من استحواذ حزب الدعوة على الحكومة وتقديم المالكي لولاية أخرى، ويشدد على أن تحديد دورات رئيس الحكومة باثنين لا يعد مخالفة للدستور.

النائب عن الائتلاف نبيل حربو قال في تصريح لـ"المدى"، أمس "إن تحديد ولاية رئيس الوزراء لا يقصد به الانتقاص من المالكي، بل هو تشريع نيابي يشمل جميع رؤساء الوزراء الذي سيأتون في المراحل اللاحقة"، موضحا "أن المقترح المقدم من قبل النواب يأتي لغلق إحدى ثغرات الدستور وان الأخير لم ينص على هذه الولاية حتى يكون هناك تقاطع معه في حال تحديدها بل ترك الباب مفتوحا كما هو الحال بالنسبة لنواب رئيس الجمهورية".

وخلص النائب عن العراقية إلى "أن جميع الأجواء السياسية السائدة في الوقت الحالي وبينها تمسك المالكي بالوزارات الأمنية الثلاث وتجاوزه على الهيئات المستقلة وكذلك الحال بالنسبة إلى إخراج موظفي هذه الهيئات واستبدالهم بأعضاء من الحزب الحاكم، تدل على نية الأخير التمسك بالحكم حتى بعد انتهاء الدورة البرلمانية الحالية"، وهو ما نفاه حزب الدعوة الذي قال القيادي عنه احمد رشيد لوكالة كردستان للأنباء إن "رئيس الوزراء لن يرشح لولاية ثالثة ولا يفكر بهذا الموضوع على الإطلاق".

العراق واللحظة السياسية الراهنة

□ بغداد/ ماجد طوفان

منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، مرّ العراق بأزمات ومنعطفات سياسية شديدة، وتمثل ذلك بعهده الملكي وما تلاه من انقلابات قامت بها مجموعة من الضباط، اختلف المؤرخون في تسميتها، فمنهم من يسميها ثورات والآخر يعدها انقلابات، وما يمكن تأشيره أن تأريخا يمتد بزمنيته قرابة قرن منذ تأسيس الدولة العراقية، لم يشهد فوضى وضعفا وانتكاسا كما هو اليوم، ومن الواضح أن اللحظة العراقية لم تعد راهنة بقدر ما أصبحت لحظة مزمنة، فمنذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا يجتر سياسيونا بهذه اللحظة اجترارا، وكأنهم حريصون على إطالة زمنها، لأنها تمنحهم فرصة أطول للبقاء، هل يمكن أن نقارن بين لحظة نيلسون مانديلا وبين لحظتنا، مانديلا وبعد ثلاثين عاما قضاها في السجن اقتنص اللحظة الجنوب افريقية واخرج بلده من سياسية التمييز الفصل العنصري التي استمرت عشرات السنين، الكل كان يعتقد أن جنوب إفريقيا تحتاج إلى معجزة لتتعايش سلميا، فإذا بالزاهد مانديلا يصنع مزاجا شعبيا يشبه فعلا أسطوريا وبحنكة كأنه امتلكها بالفطرة، اعتقد أن المقارنة بين مانديلا وبين ومن يحكم العراق اليوم تحمل دلالات واضحة، قد نظلم بها رجلا تنازل عن السلطة وتركها لجيل شاب، وبين سياسيين يعضون على السلطة بأيديهم وأسنانهم، غير مكترثين بما يحصل من تغييرات على مستوى العالم، وبما يجري من تغيير بنيوي في العالم العربي، وكأننا نعيش في كوكب آخر، اللحظة العراقية متسربة ومهشمة ومنكسرة وربما في القريب العاجل تصل إلى مرحلة الموت السريري، سياسيون صرحوا أن المحادثات والمفاوضات السرية والمعلنة بين الكتل السياسية قد وصلت إلى طريق مسدود، وان الحاجة انتفت إلى عقد الاجتماعات مادام الكل متمسكا بمواقفه ولا يرى سوى تحقيق مصالحه الحزبية الضيقة، وكأن المواطن أصبح خارج تفكير السياسي العراقي، وحصر هؤلاء المسؤلون صفة المواطنة بمن ينتمي إلى أحزابهم، وهذا يوصلنا إلى نتيجة فاقعة تحمل من ضيق الأفق السياسي ما هو كثير وعميق لمن يتصدى للعملية السياسية اليوم، وكأن عنصر البقاء في السلطة او الحصول على جزء منها هو الامتياز الذي حققه هؤلاء الساسة، أما التخطيط لبناء وطن قاعدته الأولى المواطنة فهذا أصبح من ضرب الخيال في وطن تتناهشه الصراعات الدامية والتدخلات الخارجية، وفساد مالي وأداري استشرى بشكل إخطبوطي، وفي نهاية المطاف لنا أن نتساءل ما هو مصير اللحظة السياسية العراقية؟، هل ستبقى راهنة لعقود؟ أم أن الزمن كفيل بتحديد مصيرها الذي كنا وما زلنا نتمنى أن تكون لحظة تاريخية يمكن العودة إليها كمرجع مفصلي راهن بزمنه وتاريخي بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من يقطف هذه اللحظة؟ ومن يمكن أن يجعلها فعلا دافعا وأرضية لعراق يتمتع بعافية تشابه دولا ربما لا تمتلك من العوامل والفرص التي يمتلكها العراق، لحظة راهنة بحاجة إلى مناخ سياسي يتسم بالايجابية وحسن النوايا والثقة المتبادلة بين الفرقاء السياسيين. من سيترجم لحظة مازالت تنتظر منذ عام ٢٠٠٣؟ ربما تحصل المعجزة العراقية بشكل يذكرنا بحكايات ألف ليلة وليلة.. وربما سننتظر زمنا مفقودا يذكرنا بزمن مارسيل بروست.

عمليات بغداد: ضبط عجلة مفخخة واعتقال ٣١ مشتبهاً به

أمنية ديالى تطالب ببقاء جزء من الأميركان.. والقوة الجوية تؤمن طريق الحجاج بطائرات استطلاع

عامل نظافة يزيل حطاماً سببه انفجار... أ.ف.ب

أعلنت قيادة عمليات بغداد، الثلاثاء، عن اعتقال صاحب مرآب ضبطت بحوزته سيارة مفخخة تحتوي ١٠٠ كغم من المتفجرات، فيما أكدت اعتقال ٣١ مطلوبا بتهمة "الإرهاب" في مناطق متفرقة من العاصمة.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده، أمس، مع قائد عمليات الرصافة الفريق الركن عبد الكريم العزي إن "قوة من اللواء ٤٤ التابع للفرقة ١١ في قيادة عمليات الرصافة نفذت، خلال اليومين الماضيين، عملية دهم وتفتيش في منطقة الأعظمية شمال بغداد، عثرت خلالها على عجلة مفخخة بـ١٠٠ كغم من مادة الـC٤، وكميات من الـ TNT الـC٤ ونترات الامونيوم، فضلا عن رمانات يدوية وأسلحة خفيفة ومتوسطة".

□ بغداد/ المدى

وأضاف عطا إن "عملية العثور استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة، وبالتعاون مع أهالي منطقة الأعظمية".

من جانبه، أكد الفريق الركن عبد الكريم العزي أن "القوة عثرت على السيارة المفخخة في احد المرائب"، مبينا أن "قوة من وحدة مكافحة المتفجرات أبطلت مفعول السيارة دون وقوع خسائر بشرية أو مادية".

وأوضح العزي أن "القوة قامت باعتقال صاحب المرآب في الحال"، مشيرا إلى انه "تم العثور أيضا على كدسين كبيرين يضمان مواد خاصة بتفخيخ العجلات إضافة إلى أسلحة كاتمة في قاطع الرصافة".

كما قال العزي إن "قوة من اللواء ٤٤ الفرقة ١١ نفذت خلال الفترة التي تلت التفجيرات التي شهدتها بغداد في ١٢ تشرين الأول، عمليات دهم وتفتيش في مناطق متفرقة من العاصمة ضمن قاطع الرصافة، أسفرت عن اعتقال ٣١ مطلوبا وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وتنص المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٥، على أن من الأعمال التي تعد إرهابية هي العمل بالعنف والتهديد بإثارة فتنة طائفية أو حرب أهلية أو اقتتال طائفي وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على تسليح بعضهم لبعض بالتحريض أو التمويل.

وأضاف العزي أن "العمليات استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة اقتادت المعتقلين إلى مركز للاحتجاز الأمني لإخضاعهم للتحقيق".

أما في ديالى، فقد دعت اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة، إلى إبقاء جزء من القوات الأميركية في المناطق المتنازع عليها من المحافظة حتى تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، مبينة أن ٧٠ بالمئة من تلك القوات انسحبت ولم يبق منها سوى ١٠٠٠ جندي تقريباً في قواعد عسكرية صغيرة. وقال نائب رئيس اللجنة، دلير حسن، إن من "الضرورة بقاء جزء من القوات الأميركية في المناطق المتنازع عليها داخل المحافظة لحين تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي"، مشيراً إلى أن "تلك المناطق تمتاز بأوضاعها الأمنية الهشة وظروفها المعقدة والشائكة، التي تقتضي تواجد القوات الأميركية لما بعد عام ٢٠١١".

وأضاف حسن، أن "المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تؤكد انسحاب ٧٠ بالمئة من القوات الأميركية المتواجدة داخل المحافظة منذ تطبيق بنود الاتفاقية الأمنية المشتركة في حزيران ٢٠٠٩ وحتى يومنا هذا"، لافتاً إلى أن "حجم القوات الأميركية الموجودة في قواعد عسكرية صغيرة ببعض مناطق المحافظة لا يزيد عن ١٠٠٠ جندي".

وأكد حسن أن "القوات الأميركية استكملت قبل نحو أسبوع، إخلاء قاعدة الوير هاوس التي تعد أكبر القواعد العسكرية التي تواجدت فيها منذ نيسان عام ٢٠٠٣".

إلى ذلك، ذكر مستشار قيادة القوة الجوية العراقية في غرفة عمليات كربلاء العقيد الطيار صلاح عبد الله، أن الطائرات العراقية تقوم بتأمين الطريق البري الذي يسلكه الحجاج إلى الديار المقدسة عن طريق كربلاء حتى الحدود الشمالية للسعودية.

موضحا: أن طائرات استطلاعية محملة بكاميرات فديو وفوتو تقوم بمسح مستمر للطريق البري وإرسالها إلى قيادة القوة الجوية، وتابع عبد الله: أن مروحيات قتالية عدد (٢) تقوم بمرافقة قوافل الحجاج العراقيين الساعين لتأدية فريضة الحج لهذا العام حتى حدود المملكة العربية السعودية عند منفذ جديدة عرعر الحدودي، حيث ستستمر العمليات حتى وصول آخر حاج عراقي إلى الديار المقدسة.

وحسب الوكالة ذاتها، فان مصدرا امنياً قال في واسط إن عصابة مجهولة تمكنت من سرقة مبلغ ١٥ مليون دينار من سيارة مدني، صاحبها يعمل مديرا لإحدى شركات المقاولات الإنشائية وسط مدينة الكوت.

وأوضح المصدر أن عصابة مجهولة تمكنت من سرقة مبلغ ١٥ مليون دينار من سيارة مدير شركة مقاولات متوقفة أمام إحدى دوائر الدولة بالكوت.

▪ حقوق الإنسان لديها الكثير من القوانين ذات العلاقة

قال عضو لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب زهير الأعرجي إن "لدى اللجنة الكثير من القوانين المهمة التي تعتزم تقديمها للبرلمان للتصويت عليها والتي رُحلت من الدورة البرلمانية السابقة".

وأضاف الأعرجي في تصريح لوكالة كل العراق أمس إن "هناك قوانين مهمة كثيرة مرحلة من الدورة النيابية السابقة وعلينا إقرارها ومنها قانون الأرامل والأيتام وقانون حرية التعبير وقانون المتاجرة بالبشر وقانون المعوقين جراء الحروب".

وأشار إلى أن "الشعب العراقي وضع ثقته بأعضاء مجلس النواب الذين انتخبهم وعليهم حسم القوانين المهمة التي تصب في مصلحة وخدمة المواطن العراقي"، مبيناً أن "عمل اللجان البرلمانية ليس بالمستوى المطلوب لأن أكثر النواب ينشغلون بالانتقادات وإطلاق التصريحات ويتركون حسم الأمور المهمة".

▪ الصدريون يرجعون تردي الخدمات لضعف الخطط

عزا نائب عن كتلة الأحرار الصدرية ضعف مستوى الخدمات في البلد إلى غياب الخطة الإستراتيجية الحكومية للمشاريع وضعف التنسيق بين الوزارات ومجالس المحافظات.

وقال النائب رافع عبد الجبار إن "تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطن وسوء المشاريع المنفذة يعود إلى غياب الإستراتيجية الواضحة للحكومة لاسيما في الوزارات المعنية بهذا المجال وأن هذا الأمر يطغي على العمل الحكومي بشكل عام"، مشيرا إلى أن المشاريع المنفذة تكون مبنية على ردود أفعال وليست على برامج وخطط".

وأضاف أن "من بين الأسباب الرئيسة في تلكؤ المشاريع وسوء الخدمات هو ضعف التنسيق ما بين الوزارات ومجالس المحافظات على الرغم من أنها مسؤولية مشتركة وتقع على عاتق الجانبين".

▪ علماء العراق تطالب بتنفيذ الاتفاقية الأمنية

أبدى رئيس جماعة علماء العراق في الجنوب خالد الملا استغرابه من المواقف السياسية الداعية إلى بقاء عناصر من الجيش الأميركي بحجة تدريب القوات العراقية.

وقال إن "خروج القوات الأميركية من العراق حسب الاتفاقية الأمنية بين البلدين يصب في مصلحة بناء العراق واستقرار المنطقة".

وأضاف "نحن نخشى أن يمتد عملهم إلى أكثر من مهمتهم المزعومة لكي يربكوا ويخلخلوا الوضع في العراق ويفرضوا سياستهم التي تصب في تحقيق مصالح سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة وليس في صالح أبناء الشعب العراقي الذي قدم الغالي والنفيس من أجل أن يتحرر من نار العبودية إلى نور الحرية والسلام والبناء"، مطالبا "القادة السياسيين بنبذ الخلافات الداخلية فيما بينهم والنظر بجدية إلى مستقبل الشعب العراقي وتحقيق مصالح البلد".